قوله حال استغنى فيها عن الضمير الى قيل الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية ضعيف لا يليق بالنظم المعجز ولذلك جعل بعض المعربين هذه الجملة استئنافية ووجه بان الجملة هنا مؤولة بالمفرد لان بعضكم لبعض عدو بمعنى متعادين كما اشار اليه المص وشمله يستغنى فيه بالضمير عن الواو وان هذه الحال دائمة والحال الدائمة لا تكون بالواو فلا حاجة الى التاويل اقول التحقيق ما ذكره ابو السعادات في كتاب البديع من ان الجملة الحالية لا تخلو من ان تكون من سبب ذي الحال او اجنبية فان كان من سببه لزمها العائد والواو تقول جاءني زيد وابوه منطلق وخرج عمرو ويده على راسه الاما سند من نحو كلمته فوه الى في وان كانت اجنبية لزمتها الواو نائبة عن العائد وقد تجمع بينهما نحو قدم عمرو وبشر قائم اليه وقد جاء بلا واو ولا ضمير انتهى وبقي قسم ثالث وهي ان تكون صفة ذي الحال نحو ويتيم وانتم معرضون وكلام النحاة يدل على انه يجوز فيه الوجهان [illegible] باطراد فعليك بتطبيق كلامهم على هذا حيث جوزوه تارة ومنعوه اخرى واما التاويل بالمفرد فليس بشيء لان كل حال مؤولة به وواقعة موقعه الا ترى ان نحو فوه الى في بمعنى مشافها مع انهم ضعفوه وكذا الفرق بين الدائمة وغيرها فاحفظ شهاب على البيضاوي

انما يلزم اذا كان الحال منتقلة وليس الامر كذلك بل هي دائمة كما في الله لطيف قادر فان قلت كون الجملة الاسمية حالا بلا واو ضعيف وحذف المبتداء مع الواو ليس له نظير قلت الضعف لا يمنع الجواز والكلام فيه هنا على قول الجمهور ومنهم المصنف كما يظهر من كلام شارح الاظهار الاسرار على ما لا يخفى على ذوي العقول الاطهار واما ابن هشام صاحب مغني اللبيب نقد نفي الضعيف لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ونبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فعلى هذا لا يرد ما قال عصام الدين في حاشية انوار التنزيل اعتراضا لارباب الحواشي من ان كون الجملة الاسمية حالا بلا واو ضعيف فلا يحمل التنزيل عليه انتهى على ان هذه الحال دائمة والواو لا تدخل عليها كما في الحال المؤكدة صرح به الفاضل العصام في حاشيته انوار التنزيل وشرح التلخيص الشهير بالاطول فان قلت هذا يخالف ما ذكره المولى المذبور في الاطول في قول الشاعر لنا بالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق حيث قال وهو منطلق حال

قوله على ان الكلام على علاوة مرتبطة بقوله قلت الضعف لا يمنع الجواز كما لا يخفى على اولي النهى منه

دائمة مع ان فيها واوا قلت لا مخالفة بين الكلامين اذ محمل ما ذكره في الحاشية والشرح سعة الكلام ومجيء الواو في الشعر لضرورة المقام او نقول ما ذكر فيهما هو القانون والشعر خالفه فيكون شاذا فتامل وبالحق تحمل وقال القهستاني يجوز كونهما صفة للفظة الجلال لان من خصائصها ان توصف بالنكرة اقول هذا المقول مخالف لما قاله الفحول من ان النكرة لا تقع صفة للمعرفة والرحيم اما بالجر صفة بعد الصفة او بدل من لفظة الجلالة او بدل بعد البدل على قول من قال يجوز تعدد البدل اما على قول من قال بعدم جواز التعدد كما ذهب اليه الرضي والمصنف فهو صفة بعد الصفة او بدل ولا يجوز ان تكون بدلا بعد البدل قال ابو حيان لا اعرف في جواز تكرار البدل ومنعه نصا عن احد من النحويين الآن في كلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي الجواز انتهى وفي كلام الزمخشري ما يدل على الجواز انتهى وفي كلام الزمخشري ما يدل على الجواز حيث قال غافر الذنب وقابل التوبة وشديد العقاب ابدال من الاسم الشريف هذا واما ما قال صاحب الافصاح من ان الرحيم عطف بيان لله فالحق غير افصاح لان الرحيم وصف بالاجماع فهو لا يقع عطف بيان كما عرفت فان قلت هل يجوز ان يكون الرحمن بدلا والرحيم صفة للفظة الجلال قلت لا يجوز اذ لا يتقدم

Copyright © King Saud University